مجلة البحث العلمي الإسلامي

Journal of Islamic Scientific Research

(JOISR)

مجلة إسلامية علمية محكمة

تعنى بالبحوث والدراسات الإسلامية

ISSN: 2708-1796 (ردمد النسخة المطبوعة)

E-ISSN: 2708-180X (ردمد النسخة الإلكترونية)

المجلد 23 – العدد 80 – أبريل 2026

Volume 23 – issue 80 – April 2026

Pages 167 - 194 الصفحات 167 - 194

حديث: «ما توطَّن رجلٌ مسلمٌ المساجدَ للصَّلاة والذِّكر، إلا تَبَشْبَشَ اللهُ عزَّ وجلَّ به...»

تخريجًا ودراسة

The Hadith: «No Muslim man frequents the mosques for prayer and remembrance except that Allah, the Almighty, TABASHBASHA to him...»: A Takhrij and Critical Study.

DOI: https://doi.org/10.55625/joisr-8005

د. عبد الله بن محمَّد السُّحيم

Dr. Abdullah bin Muhammad Al-Suhim

الأستاذ المساعد بقسم فقه السنَّة، بكلية الحديث الشَّريف، بالجامعة الإسلاميَّة بالمدينة المنوَّرة

Assistant Professor, Department of Jurisprudence of the Sunnah,
Faculty of Hadith and Islamic Studies, Islamic University of Madinah

Email: aalssuhim@iu.edu.sa

Date of Receipt - 2025/12/26 – تاريخ الاستلام

Date of Acceptance - 2026/01/11 – تاريخ القبول

إعداد: د. عبد الله بن محمَّد السُّحيم
الأستاذ المساعد بقسم فقه السنَّة، بكلية الحديث الشَّريف، بالجامعة الإسلاميَّة بالمدينة المنوَّرة

Dr. Abdullah bin Muhammad Al-Suhim
Assistant Professor at the Department of Understanding of Sunnah and Its Sources
at the Department of the Noble Hadith and Islamic Studies, Islamic University of Madinah
Email: aalssuhim@iu.edu.sa

حديث: «ما توطَّن رجلٌ مسلمٌ المساجدَ للصَّلاة والذِّكر، إلا تَبَشْبَشَ الله عزَّ وجلَّ به...» تخريجًا ودراسة

The Hadith: «No Muslim man frequents the mosques for prayer and remembrance except that Allah, the Almighty, tabashbasha to him…»: A Takhrij and Critical Study.

DOI: https://doi.org/10.55625/joisr-8005

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٥/١٢/٢٦ / تاريخ القبول: ٢٠٢٦/١/١١

ملخَّص البحث باللغة العربيَّة

موضوع البحث: يتناول البحث حديث أبي هريرة رضي الله عنه أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «ما توطَّن رجلٌ مسلمٌ المساجدَ للصَّلاة والذِّكر، إلا تَبَشْبَشَ الله عزَّ وجلَّ به، كما يتبشبشُ أهل الغائب بغائبهم إذا قَدِم عليهم»، وذلك بتخريجه تخريجًا موسّعًا، ودراسة الاختلافات الواردة في أسانيده، مع الحكم عليه.

أهداف البحث: يهدف البحث إلى جمع طرق الحديث وأسانيده، وتحرير القول في الجانب الإسنادي في الحديث، وبيان حكم الأئمة على الحديث، مع محاولة تطبيق قواعد النقد عند المحدثين.

منهج البحث: سرت في هذا البحث على المنهج الاستقرائي، في جمع المادة العلميَّة، ثمَّ

على المنهج التَّحليلي، في دراسة القضايا الإسنادية.

أهم النَّتائج: تبين من خلال البحث: [١] حاصل كلام الدارقطني: أنَّ المحفوظ من طرق الحديث طريق الليث عن المقبري، عن أبي عبيدة -أو ابن عبيدة-، عن سعيد بن يسار، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعًا، وشيخ المقبري هنا مجهولٌ، ومقتضى ذلك تضعيف إسناد الحديث، وهو الذي أميل إليه -والله أعلم-. [٢] من الحفَّاظ من صحَّح الحديث -كابن خزيمة وابن حبان والحاكم وأبي موسى المديني وغيرهم-، ويمكن توجيه هذا القول: بأنَّ المقبريَّ سمعه على الوجهين، مرَّةً كما رواه الليث، ومرَّةً كما رواه ابن أبي ذئب عنه عن سعيد بن يسار، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعًا، ولا تعلُّ إحداهما الأخرى حينئذٍ، والله أعلم.

أهم التوصيات: [١] أهمية دراسة الأحاديث الأخرى الواردة في وصف الله عز وجل بالبشبشة. [٢] أهمية إفراد المسائل الثلاث الواردة في متن الحديث بالدراسة الموسَّعة، وهي بحاجةٍ إلى بحثٍ وتحريرٍ.

الكلمات المفتاحيَّة: تَبَشْبَشَ اللهُ عزَّ وجلَّ، حديث البشبشة، يتبشبش، توطن المساجد، الصلاة والذكر.

ملخص البحث باللغة الإنجليزية

Title: The Hadith: «No Muslim man frequents the mosques for prayer and remembrance except that Allah, the Almighty, tabashbasha to him…»: A Takhrij and Critical Study.

Research Subject: This study examines the hadith of Abu Hurayrah (RA) where the Prophet ﷺ said: «No Muslim man frequents the mosques for prayer and remembrance except that Allah, the Almighty, tabashbasha to him, just as the family of an absent person rejoices (yatabashbash) upon his return.» It provides an extensive takhrij, analyzes discrepancies in its chains of transmission (asanid), and concludes with a legal grading.

Objectives: To compile the hadith's routes, refine the isnad analysis, clarify the scholars rulings, and apply the critical principles of the muḥaddithun.

Methodology: The research employs an inductive approach for data collection and an analytical approach for investigating isnad issues.

Main Findings: (1) According to al-Daraqutni, the preserved (mahfuz) route is via al-Layth from al-Maqburi, from Abu Ubaydah from Sa'id b. Yasar. However, al-Maqburi's teacher is unknown (majhul), necessitating the weakening of the isnad-the view favored by the author. (2) Conversely, some scholars (e.g., Ibn Khuzaymah, al-Hakim) authenticated it. This can

be justified by al-Maqburi hearing it via two routes-one of which is sound-without one contradicting the other.

Recommendations: (1) Studying other hadiths regarding the Divine Attribute of Bashbasha. (2) Conducting specialized research into the three specific issues mentioned in the hadith's text (matn).

Keywords: Tabashbasha of Allah, Hadith of al-Bashbasha, Frequenting Mosques, Prayer and Remembrance.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدِّمة

الحمد لله رب العالمين، وصـلَّى الله وسـلَّم على نبينا محمدٍ، وعلى آله وصحبه أجمعين، أمَّا بعد؛

فقد أخرج الإمام أحمد وابن ماجه -واللفظ له- وغيرهما من حديث أبي هريرة رضـي الله عنه أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «ما توطَّن رجلٌ مسـلمٌ المسـاجدَ للصَّلاة والذِّكر، إلا تَبَشْبَشَ الله عزَّ وجلَّ به، كما يتبشـبشُ أهل الغائب بغائبهم إذا قَدِم عليهم»، وهذا حديث معروفٌ مشـهورٌ[1]، تضـمَّن وصف البارئ جلَّ وعلا، كما تضمَّن فضيلةً عظيمةً لمن توطَّن المساجد، وداوم على ملازمتها، ثمَّ هو يتناول مسألة فقهيةً تتعلق بإيطان المساجد، إلا أنَّ أسانيد الحديث وقع فيها اختلاف مؤثر على أوجهٍ، ولم يُفرد -حسب اطلاعي- بدراسةٍ وافيةٍ تُولِي تخريج الحديث العناية اللائقة به.

ولـمَّـا لم أرَ مـن أفرده بالبحـث والتَّخريج رغبتُ أن أفـرده في هذا الجـزء الحديثي، الذي أخرّج فيه الحديث تخريجًا موسعًا، مع دراسة أسانيده، وتحرير الاختلاف الواقع فيها، سائلاً الله عزَّ وجلَّ أن يلهمنا رشـدنا، وأن يقينا شـرَّ أنفسـنا، وأن يجعل هذا البحث من العلم النَّافع والعمل الصَّالح، وأن يتقبَّله بقبولٍ حسنٍ، آمين.

أهميَّة البحث

ترجع أهمية البحث إلى أمورٍ، يمكن إيجازها في النقاط الآتية:

١/ أنه تضـمَّن ثلاث جُملٍ، تتناول كلُّ جملةٍ منها مسـألةً مسـتقلةً يُحتاج إليها؛ حيث تضمن وصـفًا للبارئ جلَّ وعلا، كما تضـمَّن فضـيلةً عظيمةً من فضائل الأعمال الشـرعيَّة، ثمَّ هو يتناول مسألة فقهيةً تتعلق بإيطان المسجد؛ فتحرير القول فيه من الأهمية بمكان.

---

(١) نعته أبو موسى المديني بأنه حديث مشهور، وكذا نعته شيخ الإسلام ابن تيمية بأنه حديث معروف، ينظر: المديني، أبو موسى محمد بن عمر. «اللطائف من دقائق المعارف في علوم الحفاظ الأعارف» (المحقق: محمد سمك، دار الكتب العلمية، ط١/١٤٢٠هـ)، (ص١٨١)؛ ابن تيمية، شيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن عبد الحليم. «درء تعارض العقل والنقل» (المحقق: محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، ط: ٢/١٤١١هـ)، (١٣٠/٢).

٢/ أنَّ أسـانيد الحديـث وقـع فيها الاختلاف على المـدار على أوجهٍ مؤثـرةٍ في الحكم على الحديث صحةً وضعفًا.

٣/ أنَّ الحديث لم يُفرد بدراسـة مسـتقلة، كما لم أرَ من توسـع في تخريجه، مع أنَّ الدراسة الموسعة لحديثٍ ما؛ ينتج عنها إعطاء كل جزئيةٍ من الحديث حقَّها ومستحقَّها من الدراسة التامة والعناية الكاملة.

أهداف البحث

يهدف البحث إلى:

١/ جمع طرق الحديث وأسانيده، من جميع مصادر التخريج المسندة.

٢/ تحرير القول في الجانب الإسنادي في الحديث.

٣/ بيان حكم الأئمة على الحديث، مع محاولة تطبيق قواعد النقد عند المحدثين.

حدود البحث

يتناول البحث جميع القضايا الإسنادية المتعلقة بالحديث.

الدراسات السَّابقة

لم أقف -بعد بحثٍ وتتبُّع- على أي دراسةٍ مفردةٍ تناولت هذا الحديث بالتخريج الموسع.

منهج البحث وإجراءاته

سـرت فـي هذا البحث على المنهج الاسـتقرائي، في جمـع المادة العلمية، ثـمَّ على المنهج التحليلـي، في دراسـة الأسـانيد، وتحرير الاختلافـات الواقعة فيها، وقد اتبعت فـي كتابة البحث المنهج الآتي:

١/ أعزو الأحاديث والطرق إلى مصـادرها الأصـلية ما اسـتطعت إلى ذلك سبيلاً، فإن كان الكتاب متعدد الأجزاء عزوت إلى الجزء والصـفحة، وإلا اكتفيت بالعزو إلى الصـفحة (ص)، مع الإحالـة إلى رقـم الحديث (ح) في كل كتاب مرقـم الأحاديث، مكتفيًا في ذلـك بإحدى الطبعات المشهورة، إلا عند وجود الإشكال؛ فأراجع الطبعات الأخرى، مع بيان ذلك في الحاشية.

وأثبـت بيانـات المصـدر عند أول عـزو إليه، ثـم أذكره مختصـرًا بعد ذلك، وأفصـل بين المصادر في الحاشية الواحدة بالفاصلة المنقوطة من أسفل.

٢/ أنقل حكم الحافظ ابن حجر في «تقريب التهذيب» على كلِّ راوٍ يمرُّ ذكره في هذا البحث ممـن حكم عليه في كتابه هذا، وأسـتغني بـه عن غيره متى وجدته كافيًا فـي الغرض العلمي، وإلا زدت عليه ما يقتضيه المقام، وذلك متى ما ظهر لي حاجة الراوي إلى مزيد بحثٍ في حاله، أو إلى إضـافةٍ تتعلق برتبة الراوي أو طبقته ونحو ذلك، فأنقل من كلام الأئمة والنقاد ما يناسـب حاله،

معزوًّا إلى أهم مصادره.

٣/ أفردت للتخريج وسوق الطرق والأوجه مبحثًا مستقلاً، وللبحث في الأسانيد والحكم على الرواة مبحثًا آخر، ثمَّ مبحثًا للترجيح بين الأوجه، فمبحثًا للحكم على الحديث.

٤/ أحـرّر القول في الاختلاف النازل فصـاعدًا، مع الحكم علـى كلٍّ منها بما يظهر لي وفق قواعـد النقد والترجيح، ناقلاً أحـكام الأئمة والنقاد على الأوجـه والاختلافات -متى وجدت لهم كلامًـا فيه-، مع محاولة بيان أصـل هذا الحكم وقاعدته، وما يرجـع إليه من قواعد العلل وقرائن الترجيح.

خطة البحث

سرت في كتابة البحث على وفق الخطة الآتية:

المقدمـة، وتشـتمل علـى أهميَّة البحـث، وأهدافه، وحدوده، والدراسـات السَّـابقة، ومنهج البحث وإجراءاته.

المبحث الأوَّل: تخريج الحديث.

المبحث الثَّاني: دراسة الأسانيد، وتحرير الاختلاف الواقع فيها.

المبحث الثَّالث: الترجيح بين الأوجه.

المبحث الرَّابع: الحكم على الحديث.

ثمَّ ختمت البحث بخاتمةٍ، أوجزت فيها أهم نتائج البحث، والتوصيات التي وصلت إليها.

ثمَّ أتبعته بثبت المصادر والمراجع.

والحمد لله مسـتحق الحمد وحده، وصـلى الله وسـلم علـى نبينا محمدٍ، وعلى آله وصـحبه أجمعين.

المبحث الأوَّل: تخريج الحديث

هـذا الحديث مداره على سـعيد بن أبي سـعيد المقبري، رواه عنه ابـن أبي ذئب، والليث بن سـعد، ومحمد بن عجلان، وأبو مَعشَـر، ومالك بـن أنس، ورجلٌ مبهمٌ، واختلفـوا عليه، ووقع على بعضهم اختلافٌ في الرواة عنه أيضًا، وهذا موضع تخريج هذه الأسانيد والطرق.

الطَّريق الأوَّل: طريق ابن أبي ذئبٍ، والاختلاف عليه

أخرجه أبو داود الطيالسي[1].

وابن أبي شيبة[2] -وعنه ابن ماجه[3]- عن شَبَابَة.

والإمـام أحمد[4]. وأبو القاسـم البغـوي[5] عن يعقوب بـن إبراهيم الدورقـي. وابن بطة[6] من طريق محمد الصـاغاني. وابن منده[7] من طريق أحمـد بن محمد بن أبي الخناجر. أربعتهم (الإمام أحمد، ويعقوب الدورقي، والصاغاني، وابن أبي الخناجر) عن يحيى بن أبي بكير.

والإمام أحمد[8]، عن أبي النَّضر هاشم بن القاسم.

والإمام أحمد أيضًا[9]، عن حجَّاج.

وأحمد بن منيع[10] -وعنه سبطه أبو القاسم البغوي[11]-، عن يعقوب بن الوليد المدني.

وابن خزيمة[12]، عن يونس بن عبد الأعلى، عن ابن وهبٍ.

وابن حبان[13]، من طريق عثمان بن عمر العبدي.

---

(١) في «مسنده» (المحقق: محمَّد التركي، دار هجر، ط: ١/١٤١٩هـ)، (٤/٩٥ ح٢٤٥٥).

(٢) في «مسنده»، فيما عزاه إليه الإشبيلي في «الأحكام الكبرى» (المحقق: حسين بن عكاشة، مكتبة الرشد، ط: ١/١٤٢٢هـ)، (٢/٣٧)، وذكر إسناده ومتنه بتمامه، وعزاه إليه مغلطاي في «شرح سنن ابن ماجه» (المحقق: أحمد ابن أبي العينين، دار ابن عباس، ط: ١/١٤٢٧هـ)، (٢/١٣٤٤)، وقال: «رأيته في غير ما نسخة»، وعزاه إليه غيرهما أيضًا.

(٣) في «سننه» (المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة البابي، ط: ١/١٩٥٢م)، (١/٢٦٢ ح٨٠٠).

(٤) في «مسنده» (المحقق: عبد الله التركي وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط: ١/١٤٢١هـ)، (١٤/٩١ ح٨٣٥٠).

(٥) في «مسند ابن الجعد» (المحقق: عامر أحمد حيدر، دار نادر، ط: ١/١٤١٠هـ)، (ص٤١٥ ح٢٨٣٨)؛ (المحقق: عبد المهدي بن عبد القادر، مكتبة الفلاح، ط: ١/١٤٠٥هـ)، (ص١٠١٤ ح٢٩٣٩).

(٦) في «الإبانة الكبرى» (المحقق: رضا معطي وآخرون، دار الراية، ط: ١/١٤١٥هـ)، (٧/٣٤٤ ح٢٦٥).

(٧) في «كتاب التوحيد» (المحقق: محمد الوهيبي وزميله، دار الفضيلة، ط: ١/١٤٢٨هـ)، (ص٧٢٠ ح٨٤٥).

(٨) في «مسنده» (١٤/٩١ ح٨٣٥٠).

(٩) في «مسنده» (١٥/٥٢٣ ح٩٨٤١).

(١٠) في «مسنده»، فيما عزاه إليه البوصيري في «إتحاف الخيرة المهرة» (المحقق: ياسر بن إبراهيم وآخرون، دار الوطن، ط: ١/١٤٢٠هـ)، (٢/٤٧ ح١٠١٠)؛ و«مصباح الزجاجة» (المحقق: محمد المنتقى، دار العربية، ط: ٢/١٤٠٣هـ)، (١/١٠٢).

(١١) في «مسند ابن الجعد» (ط. نادر ص٤١٥ ح٢٨٣٨)، (ط. الفلاح ص١٠١٤ ح٢٩٣٩).

(١٢) في «صحيحه» (المحقق: محمَّد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، ط: الأولى)، (٢/٣٧٩ ح١٥٠٢).

(١٣) في «صحيحه» (المحقق: محمد علي سونمز وزميله، دار ابن حزم، ط: ١/١٤٣٣هـ)، (١/١٦٤ ح٦٨)، (٣/٢١٦ ح٢٢٨٣).

وأبو الشيخ الأصبهاني[1]، من طريق ابن أبي فُديك.

وابن بطة[2]، من طريق حسين بن محمد.

وابن منده[3]، وأبو عبد الله الحاكم[4]، من طريق آدم بن أبي إياس.

وأبو سعدٍ السمعاني[5]، من طريق أسد بن موسى.

كلهم (اثنا عشر راويًا: الطيالسي، وشَبَابَة، وابن أبي بكير، وأبو النضر، وحجَّاج، ويعقوب بن الوليد، وابن وهبٍ، وعثمان بن عمر، وابن أبي فُديكٍ، وحسين بن محمدٍ، وابن أبي إياسٍ، وأسد بن موسى)، عن ابن أبي ذئب، عن سعيد بن أبي سعيدٍ المقبري، عن سعيد بن يسار، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعًا:

«لا يُوْطِنُ[6] عبدٌ المسجدَ للصَّلاة والذكر؛ إلا تَبشْبَشَ[7] الله عزَّ وجلَّ به إذا خرج من أهله كما يتبشبش أهل الغائب بغائبهم»، هذا لفظ الطيالسي، وللباقين نحوه، وعند الإمام أحمد وابن ماجه وغيرهما زيادة في آخره: «إذا قَدِم عليهم»، إلا أنَّ أسد بن موسى قال فيه: «استبشر الله به كما يستبشر...»[8].

---

(١) في «أمثال الحديث» (المحقق: عبد العلي عبد الحميد، الدار السلفية، ط: ١/١٤٠٢هـ)، (ص٣٣٩ ح٢٩٠).

(٢) في «الإبانة الكبرى» (٧/٣٤٤ ح٢٦٥).

(٣) في «التوحيد» (ص٧٢٠ ح٨٤٥).

(٤) في «المستدرك» (المحقق: أشرف نجيب وآخرون، دار المنهاج القويم، ط: ١/١٤٣٩هـ)، (٢/٦٨ ح٨٦٣).

(٥) في «أدب الإملاء والاستملاء» (المحقق: أحمد محمود، مطبعة المحمودية، ط: ١/١٤١٤هـ)، (ص٢٥٤ ح١١٢)؛ (المحقق: ماكس فايسفايلر، دار الكتب العلمية، ط: ١/١٤٠١هـ)، (ص٤٣).

(٦) يقال: أوطن إيطانًا واستوطن المحل: إذا اتخذه مكانًا يقيم فيه، ومحلًّا يأوي إليه، ويستقرُّ به، ينظر: ابن الأثير الجزري، مجد الدين المبارك بن محمد. «النهاية في غريب الحديث والأثر» (المحقق: محمود الطناحي وزميله، المكتبة العلمية، ط: ١/١٣٩٩هـ)، (٥/٢٠٤)؛ والزبيدي، محمد مرتضى. «تاج العروس من جواهر القاموس» (المحقق: جماعة من المختصين، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بالكويت، ط: ١/١٣٨٥هـ)، (٣٦/٢٦٠)، والمراد هنا: أن يتَّخذ المساجد وطنًا، بأن يطيل المكث فيها، ويلازمها للصلاة وذكر الله عزَّوجلَّ، قال أبو الحسن السندي في «حاشية سنن ابن ماجه» (الناشر: دار الجيل، الطبعة: بدون)، (١/٢٦٧): «أي التزم حضورها»، وقيل: «أي: بشدة ملازمته إياها»، ينظر: المجددي، محمد عبد الغني. «إنجاح الحاجة شرح سنن ابن ماجه» (المحقق: بدون، عمدة المطابع، ط: ١/١٢٧٣هـ)، (ص٥٨).

(٧) أصل الكلمة: (تبشَّش) على وزن (تفعَّل)، إلا أنَّ العرب استثقلت هذا الوزن في هذه الكلمة؛ لمجيء حرف مكرر ثلاثًا، فأبدلت الأوسط منها باءً، فقالوا: (تبشبش)، وهي كلمة مأخوذة من البشاشة، وهي طلاقة الوجه، والانبسَاط والفرح والسُّرور، يقال: «قد تَبَشْبَشَ فلانٌ بفلانٍ»، إذا فرح بقدومه، وأقبل عليه، وسرَّ به، وانبسط إليه، وآنسه ووصله، وقال ابن الأعرابي: «البَشُّ: فرح الصديق بالصديق عند اللقاء». ينظر: ابن قتيبة الدينوري، أبو محمد عبد الله بن مسلم. «غريب الحديث» (المحقق: عبد الله الجبوري، مطبعة العاني، ط: ١/١٣٩٧هـ)، (١/٤١٤)؛ الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم. «الزاهر في معاني كلمات الناس» (المحقق: حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، ط: ١/١٤١٢هـ)، (١/٢٢٦)؛ الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد. «تهذيب اللغة» (المحقق: محمد عوض، دار إحياء التراث العربي، ط: ١/٢٠٠١م)، (١١/١٩٨)؛ الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد. «الصحاح» (المحقق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، ط: ٤/١٤٠٧هـ)، (٣/٩٩٦)؛ الحميدي، أبو عبد الله محمد بن فتوح. «تفسير غريب ما في الصحيحين البخاري ومسلم»، (المحقق: زبيدة عبد العزيز، مكتبة السنة، ط: ١/١٤١٥هـ)، (ص٤١١)، «النهاية» لابن الأثير (١/١٣٠)؛ «تاج العروس» للزبيدي (١٧/٨٠).

(٨) كذا في طبعتي الكتاب (المشار إليهما)، ولم يذكر المحققان فروق نسخٍ.

ولم يذكر يعقوب بن الوليد، ولا يعقوب الدورقي -في روايته عن يحيى بن أبي بكير-: «سعيد بن يسار»، خلافًا لغيرهما من سائر الرواة.

الطَّريق الثَّاني: طريق الليث بن سعدٍ، والاختلاف عليه

أخرجه الإمام أحمد[1] -ومن طريقه ابن بشران[2]، وابن الجوزي[3]-. والحارث بن أبي أسامة[4] -ومن طريقه أبو موسى المديني[5]، وابن المحب الصامت[6]-. عن أبي النَّضر هاشم بن القاسم.

والإمام أحمد[7]، عن يونس.

والإمام أحمد[8] -ومن طريقه أبو موسى المديني[9]-، عن حجَّاج.

وعثمان بن سعيد الدارمي[10]، عن عبد الله بن صالح -كاتب الليث-.

وابن خزيمة[11]، من طريق شعيب بن الليث.

والدارقطنيُّ[12] -تعليقًا-، عن قتيبة بن سعيدٍ.

وابن منده[13] من طريق يحيى بن أيوب العلاف. وابن منده أيضًا[14] وأبو عبد الله الحاكم[15] عن أبي بكر أحمد بن إسحاق الصِّبْغِي، والبيهقي[16] من طريق أحمد بن عبيدٍ الصفَّار. كلاهما (الصِّبغي والصَّفار) عن أحمد بن إبراهيم بن مِلْحَان. كلاهما (العلاف، وابن ملحان) عن يحيى بن بُكير.

---

(١) في «مسنده» (١٣/٤٢٧ ح٨٠٦٥).

(٢) في «الأمالي» (المحقق: عادل العزازي، دار الوطن، ط: ١/١٤١٨هـ)، (الأول ص٥٥ ح٧٨).

(٣) في «التبصرة» (المحقق: بدون، دار الكتب العلمية، ط: ١/١٤٠٦هـ)، (١/١٣٥)؛ «جامع المسانيد» (المحقق: علي البواب، مكتبة الرشد، ط١/١٤٢٦هـ)، (٥/٥٣٣ ح٥١٤٤).

(٤) في «مسنده»، فيما عزاه إليه الهيثمي في «بغية الباحث» (المحقق: حسين الباكري، مركز خدمة السنة والسيرة النبوية بالمدينة المنورة، ط: ١/١٤١٣هـ)، (ح١٢٨)؛ والبوصيري في «إتحاف الخيرة المهرة» (٢/٤٧).

(٥) في «اللطائف» (ص٣٠٨ ح٦١٤).

(٦) في «صفات رب العالمين» (المحقق: عمار تمالت، دار الخزانة، ط: ١/١٤٤٢هـ)، (٢/٥٦٦ ح١٠١٨).

(٧) في «مسنده» (١٤/١٨٨ ح٨٤٨٧).

(٨) في «مسنده» (١٤/١٨٨ ح٨٤٨٧)، (١٥/٥٢٣ ح٩٨٤٢).

(٩) في «اللطائف» (ص١٨١ ح٣٢٣).

(١٠) في «النقض على المريسي» (المحقق: أبو عاصم الشوامي، المكتبة الإسلامية بالقاهرة، ط: ١/١٤٣٣هـ)، (ص٣٤٣ ح٢٢٠).

(١١) في «الصحيح» (٢/٣٧٤ ح١٤٩١).

(١٢) في «العلل» (المحقق: محفوظ الرحمن السلفي، دار طيبة، ط: ١/١٤٠٥هـ)، (١١/٩ ح٢٠٨٦).

(١٣) في «التوحيد» (المحقق: الوهيبي ص٧٢٠ ح٨٤٦)؛ (المحقق: د. علي فقيهي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط: ١/١٤٠٥هـ)، (٣/٢٣٧ ح٧٥١).

(١٤) في «التوحيد» (ط. الوهيبي ص٧٢٠ ح٨٤٦)، (ط. فقيهي ٣/٢٣٧ ح٧٥١).

(١٥) في «المستدرك» (٢/٦٩ ح٨٦٤).

(١٦) في «الأسماء والصفات» (المحقق: عبد الله الحاشدي، مكتبة السوادي، ط: ١/١٤١٣هـ)، (٢/٤٢١ ح٩٩٨).

سبعتهم (أبو النضر، ويونس، وحجاج، وعبد الله بن صالح، وشعيب بن الليث، وقتيبة بن سعيد، ويحيى بن بكيرٍ) عن الليث، عن سعيد بن أبي سعيد -يعني المقبري-، عن أبي عبيدة -أو عن ابن عبيدة-، عن سعيد بن يسار، عن أبي هريرة مرفوعًا:

«لا يتوضَّأ أحدٌ فيحسن وضوءه ويسبغه[1]، ثم يأتي المسجد لا يريد إلا الصَّلاة فيه، إلا تبشبش الله عزَّ وجلَّ به كما يتبشبش أهل الغائب بطلعته»، ولم يُختلف على الليث في لفظه.

إلا أنَّ قتيبة بن سعيدٍ، وهاشم بن القاسم -في رواية الحارث بن أبي أسامة عنه-، ويحيى بن بكيرٍ -في رواية ابن منده عن أبي بكر الصبغي عن ابن ملحان عنه-، أسقطوا ذِكر (أبي عبيدة) من إسناد رواية الليث، وأثبته سائر الرواة غيرهم.

وقد رواه بعضهم فقال: «عن أبي عبيدة»، وقال الآخرون: «عن ابن عبيدة»[2]، وهو مما اختلفت فيه النسخ الخطية أيضًا في كثيرٍ من مصادر التخريج.

الطَّريق الثالث: طريق ابن عجلان والاختلاف عليه

أخرجه أبو عاصم النَّبيل[3] -ومن طريقه أبو بكر الأنباري[4]-.

ومسددٌ[5]، وابن خزيمة[6] عن محمد بن بشارٍ بندار. كلاهما (مسدد وبندار) عن يحيى بن سعيد القطَّان[7].

وعلَّقه الدارقطنيُّ[8]، عن سليمان بن بلال، ومحمد بن الزبرقان أبو همام[9].

أربعتهم (أبو عاصم، ويحيى بن سعيدٍ، وسليمان بن بلال، وأبو همام) عن ابن عجلان، عن سعيد بن أبي سعيد، عن سعيد بن يسار، عن أبي هريرة رضي الله عنه بلفظ:

«ما من رجلٍ كان يوَطِنُ المساجدَ فشغَلَه أمرٌ أو عِلَّة، ثم عاد إلى ما كان؛ إلا تبشبش الله عزَّ

---

(١) قال النووي في «شرح صحيح مسلم» (المحقق: بدون، دار إحياء التراث العربي، ط: ١٣٩٢/٢هـ)، (١٤٦/٦): «معنى إحسانه: الإتيان به ثلاثًا ثلاثًا، ودلك الأعضاء، وإطالة الغرة والتَّحجيل، وتقديم الميامن، والإتيان بسننه المشهورة»، وأما إسباغ الوضوء: فهو إتمامه وإكماله، ينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (١٠٩/٣)، (١٤١/٣).

(٢) وسيأتي البحث فيه في ترجمته.

(٣) في «جزء حديثه»، فيما عزاه إليه ابن المحب الصامت في «صفات رب العالمين» (٥٦٧/٢)، وعلقه الدارقطني في «العلل» (٨/١١ ح٢٠٨٦) عن أبي عاصم، ولم يعين جزأه.

(٤) في «جزء حديثه»، كما في «المنتقى من حديث أبي بكر الأنباري» (ح٤٤/ مخطوط).

(٥) في «مسنده»، فيما عزاه إليه البوصيري في «إتحاف الخيرة المهرة» (٤٦/٢ ح١٠١٠)؛ وابن حجر في «المطالب العالية» (المحقق: د. سعد الشثري وآخرون، دار العاصمة، ط: ١٤١٩/١هـ)، (٥٥١/٣ ح٣٧٠).

(٦) في «صحيحه» (١٨٦/١ ح٣٥٩).

(٧) وعلقه الدارقطني في «العلل» (٨/١١ ح٢٠٨٦) عن يحيى بن سعيدٍ موقوفًا.

(٨) في «العلل» (٨/١١ ح٢٠٨٦).

(٩) جاء في مطبوعة «العلل» (ط. السلفي ٨/١١): «وزيادة، عن ابن عجلان»، فزاد راويًا ثالثًا لا وجود له، وصوابه في (ط. الدباسي ٢٦٨/٥): «رواه عن ابن عجلان».

وجلَّ إليه كما يتبشبش أهل الغائب بغائبهم إذا قَدِم»، هذا لفظ ابن خزيمة، وبنحوه عند مسدد.

ولفظ الأنباري: «إنَّ العبد إذا أوطن المسجد، ثمَّ حبسه حاجةٌ أو علَّةٌ أو سَقَمٌ، ثم راجع ما كان عليه، تبشبش الله عزَّ وجلَّ به كما يتبشبش أهل الغائب لغائبهم إذ جاء».

واختلفوا فيه على ابن عجلان رفعًا ووقفًا:

فرفعه يحيى بن سعيدٍ (من رواية بندار عنه)، وسليمان بن بلالٍ، ومحمد بن الزبرقان.

ووقفه أبو عاصم، ويحيى بن سعيدٍ (من رواية مسددٍ[1]، عنه).

الطَّريق الرَّابع: طريق أبي معشر

علَّقه الدارقطنيُّ[2]، عن أبي مِعشَرٍ، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعًا؛ فذكره بنحو حديث ابن عجلان.

قال الدارقطنيُّ: «ولم يذكر أبا الحباب»، يعني سعيد بن يسارٍ.

ولم أقف عليها موصولة.

الطَّريق الخامس: طريق الإمام مالك بن أنس

أخرجه أبو أحمد الحاكم[3]، والدَّارقطنيُّ[4]، من طريق عبد العظيم بن حبيبٍ، عن مالك بن أنس، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من توضَّأ فأحسن الوضوء، ثم أتى مسجدًا من مساجد الله، لا يعمله إلا للصَّلاة فيه، تبشبش الله عزَّ وجلَّ به، كما يتبشبش أحدكم بالغائب عنه إذا قدم عليه».

الطَّريق السادس: طريق رجلٍ مبهمٍ، عن المقبري

أخرجه ابن قتيبة[5]، من طريق محمد بن داود، عن عبد الله بن وهبٍ، عن رجلٍ، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعًا، فذكره بنحو حديث ابن أبي ذئبٍ.

---

(١) وصرَّح مسدَّد بالوقف بقوله: «ولم يرفعه».

(٢) في «العلل» (١١/٨ ح٢٠٨٦).

(٣) في «الأسامي والكنى» (المحقق: محمد الأزهري، دار الفاروق، ط: ١/١٤٣٦هـ)، (١/٣٨١).

(٤) في «غرائب مالك»، فيما عزاه إليه ابن حجر، ينظر: ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي. «لسان الميزان»، (المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، المكتب الإسلامي، ط: ١/٢٠٠٢م)، (٥/٢٣٣).

(٥) في «غريب الحديث» (المحقق: عبد الله الجبوري، مطبعة العاني، ط: ١/١٣٩٧هـ)، (١/٤١٤).

المبحث الثَّاني: دراسة الأسانيد، وتحرير الاختلاف الواقع فيها

تبيَّن مما سبق أنَّ مدار الحديث على سعيد بن أبي سعيد المقبُري[1]، وقد رواه عنه ستةٌ من الرواة، واختلفوا عليه، كما وقع الاختلاف على بعض الرواة عنهُ أيضًا، وهذا موضع دراسة هذه الأسانيد والطرق، وتحرير ما وقع فيها من الاختلاف.

الطَّريق الأول: طريق ابن أبي ذئب[2]، والاختلاف عليه

وقد رواه عنه اثنا عشر راويًا[3]، ولم يُختلف على أحد منهم سوى يحيى بن أبي بكير، حيث رواه عنه أربعةٌ من الرواة، واختلفوا عنه على وجهين:

١/ فرواه الإمام أحمد، ومحمد بن إسحاق الصاغاني[4]، وأحمد بن محمد بن أبي الخناجر[5]،

---

(١) «ثقة، من الثالثة، تغير قبل موته بأربع سنين، وروايته عن عائشة وأم سلمة مرسلة، مات في حدود العشرين، وقيل: قبلها، وقيل: بعدها، ع»، قاله ابن حجر، «التَّقريب» (المحقق: محمَّد عوامة، مكتبة الرشيد، ط: ١/١٤٠٦هـ)، (ترجمة ٢٣٢١)؛ وقال الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (المحقق: شعيب الأرناؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط: ٣/١٤٠٥هـ)، (٥/٢١٧): «قلتُ: ما أحسبه روى شيئًا في مدة اختلاطه، وكذلك لا يوجد له شيءٌ منكر»، وينظر: الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد. «تاريخ الإسلام» (المحقق: بشار عواد، دار الغرب الإسلامي، ط: ١/٢٠٠٣م)، (٣/٤٢٢)؛ «ميزان الاعتدال» (المحقق: علي البجاوي، دار المعرفة، ط: ١/١٣٨٢هـ)، (٢/١٤٠).

(٢) هو محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئبٍ، «ثقة فقيه فاضل، من السابعة، مات سنة ثمان وخمسين، وقيل: سنة تسع، ع»، كما في «التَّقريب» (ترجمة ٦٠٨٢).

(٣) وهم: [١] أبو داود سليمان بن داود الطيالسي، «ثقة حافظ، غلط في أحاديث، من التاسعة، مات سنة أربع ومائتين، خت م ٤»، كما في «التَّقريب» (ترجمة ٢٥٥٠). [٢] ويحيى بن أبي بكير، «ثقة، من التاسعة، مات سنة ثمان أو تسع ومائتين، ع»، كما في «التَّقريب» (ترجمة ٧٥١٦). [٣] وأبو النضر هاشم بن القاسم، «مشهور بكنيته، ولقبه قيصر، ثقة ثبت، من التاسعة، مات سنة سبع ومائتين، وله ثلاث وسبعون، ع»، كما في «التَّقريب» (ترجمة ٧٢٥٦). [٤] وحجَّاج بن محمد المصيصي، «ثقة ثبت، لكنه اختلط في آخر عمره لما قدم بغداد قبل موته، من التاسعة، مات ببغداد سنة ست ومائتين، ع»، كما في «التقريب» (ترجمة ١١٣٥). [٥] ويعقوب بن الوليد المدني، «كذبه أحمد وغيره، من الثامنة، ت ق»، كما في «التقريب» (ترجمة ٧٨٣٥). [٦] وشَبَابَة بن سوَّار المدائني، «ثقة حافظ، رمي بالإرجاء، من التاسعة، مات سنة أربع أو خمس أو ست ومائتين، ع»، كما في «التقريب» (ترجمة ٢٧٣٣). [٧] وعبد الله بن وهب، «أبو محمد المصري، الفقيه، ثقة حافظ عابد، من التاسعة، مات سنة سبع وتسعين، وله اثنتان وسبعون سنة، ع»، كما فيَ «التَّقريب» (ترجمة ٣٦٩٤). [٨] وعثمان بن عمر العبدي، «ثقة، قيل: كان يحيى بن سعيد لا يرضاه، من التاسعة، مات سنة تسع ومائتين، ع»، كما في «التقريب» (ترجمة ٤٥٠٤). [٩] ومحمد بن إسماعيل بن أبي فُديك، «صدوق، من صغار الثامنة، مات سنة مائتين على الصحيح، ع»، كما في «التَّقريب» (ترجمة ٥٧٣٦). [١٠] وحسين بن مُحمد المرُّوذي، «ثقة، من التاسعة، مات سنة ثلاث عشرة أو بعدها بسنة أو سنتين، ع»، كما في «التَّقريب» (ترجمة ١٣٤٥). [١١] وآدم بن أبي إياس، «ثقة عابد، من التاسعة، مات سنة إحدى وعشرين، خ خد ت س ق»، كما في «التقريب» (ترجمة ١٣٢). [١٢] وأسد بن موسى، «أسد السنة، صدوق يغرب، وفيه نَصْبٌ، من التاسعة، مات سنة اثنتي عشرة، وله ثمانون سنة، خت د س»، كما في «التَّقريب» (ترجمة ٣٩٩).

(٤) «ثقة ثبت، من الحادية عشرة، مات سنة سبعين م ٤»، كما في «التَّقريب» (ترجمة ٥٧٢١).

(٥) قال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (المحقق: مجموعة من المحققين، دائرة المعارف العثمانية بالهند، ط: ١/١٣٧١هـ)، (٢/٧٣): «كتبنا عنه، وهو صدوق»؛ وقال الذهبي في «العبر في خبر من غبر» (المحقق: محمَّد السعيد زغلول، دار الكتب العلمية، ط: الأولى)، (١/٣٩٥): «كان من نبلاء العلماء»؛ ونقل في «تاريخ الإسلام» (٦/٤٩٣) كلام ابن أبي حاتم، ثم قال: «وقال غيره: كان شيخًا جليلًا نبيلًا»؛وكذا فعل في «السير» (١٣/٢٤٠)، إلا أنه قال: «وقيل: كان لبيبًا حليمًا»، وافتتح ترجمته بقوله: «الإمام، المحدث، مسند طرابلس». وينظر: ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن. «تاريخ دمشق» (المحقق: عمرو العمروي، دار الفكر، ط: ١/١٤١٥هـ)، (٥/٤٧٠)؛ ابن العديم، كمال الدين عمر بن أحمد. «بغية الطلب في تاريخ حلب»، (المحقق: سهيل زكار، دار الفكر، ط: الأولى)، (٣/١٠٥٣)؛ابن قطلوبغا الحنفي، زين الدين قاسم. «الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة»، (المحقق: شادي آل نعمان، مركز النعمان، ط: ١/١٤٣٢هـ)، (٢/٨٧).

عن ابن أبي بكيرٍ، عن ابن أبي ذئبٍ، عن المقبري، عن أبي الحُبَاب سعيد بن يسارٍ[١]، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

٢/ وخالفهم يعقوب بن إبراهيم الدَّورقيُّ[٢]، فأسقط ذِكر سعيد بن يسار من إسناد الحديث، وجعله من رواية المقبري عن أبي هريرة رضي الله عنه.

والمحفوظ عن ابن أبي بكيرٍ؛ ما رواه الجماعة عنه، وأما رواية الدورقي فجاءت مقرونةً برواية يعقوب بن الوليد -الآتي ذكرها قريبًا بعون الله-.

وإذا تقرَّر هذا؛ فالحديث رواه عن ابن أبي ذئبٍ اثنا عشر راويًا، واختلفوا عنه على وجهين:

١/ فرواه الجماعة، عنه، عن المقبري، عن سعيد بن يسارٍ، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

٢/ وخالفهم يعقوب بن الوليد المدني، فأسقط ذِكر سعيد بن يسار من إسناد الحديث، وجعله من رواية المقبري عن أبي هريرة رضي الله عنه، وخالف بذلك رواية الجماعة، «والعدد أولى بالحفظ من الواحد»[٣] كما قال الإمام الشافعيُّ، كيف وجميعهم أوثق منه؟ وهو «هالكٌ»[٤] لا يُعبأ بمخالفته، وقد سلك الجادة فيه.

وقد قرن أبو القاسم البغوي بين رواية يعقوب بن الوليد عن ابن أبي ذئب، وبين رواية يعقوب الدورقي عن ابن أبي بكيرٍ، فحمل رواية الدورقي على رواية الآخر، وجعل مخرجهما واحدًا، فوقع في الوهم[٥]، وحين حكى الدارقطني رواية ابن أبي ذئبٍ، قال: «رواه ابن أبي ذئب، عن المقبري، عن سعيد بن يسار، عن أبي هريرة مرفوعًا»[٦]، فجعل لهذه الرواية وجهًا واحدًا، لم يذكر غيره.

فظهر بما تقدَّم؛ أنَّ رواية الجماعة هي المحفوظة عن ابن أبي ذئبٍ، ورجالها ثقاتٌ.

وقد صحَّح إسناد هذه الرواية ابن خزيمة وابن حبان، فأخرجاها في «صحيحيهما»، وقال أبو عبد الله الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه»[٧]، ثمَّ أشار إلى الاختلاف بين ابن أبي ذئبٍ والليث -على ما سيأتي-.

---

(١) «ثقة متقن، من الثالثة، مات سنة سبع عشرة، وقيل: قبلها بسنة، ع»، كما في «التَّقريب» (ترجمة ٢٤٢٣).

(٢) «ثقة، من العاشرة، مات سنة اثنتين وخمسين، وله ست وثمانون سنة، وكان من الحفاظ، ع»، كما في «التَّقريب» (ترجمة ٧٨١٢).

(٣) الشافعي، الإمام محمد بن إدريس. «اختلاف الحديث»، (المحقق: بدون، دار المعرفة، ط: ١٤١٠هـ)، (كتاب الأم ٦٣٤/٨)، في أثناء كلامه عن حديثٍ آخر.

(٤) كما قال الذهبي، ينظر: الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد. «الكاشف» (المحقق: محمَّد عوامة، دار القبلة، ط: ١٤١٣/١هـ)، (ترجمة ٦٤٠٦).

(٥) ينظر: ابن رجب، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد الحنبلي. «شرح علل الترمذي»، (المحقق: همام سعيد، مكتبة المنار، ط: ١٤٠٧/١هـ)، (٨١٣/٢).

(٦) «العلل» (٨/١١).

(٧) في «المستدرك» (٦٩/٢ ح٨٦٣).

الطَّريق الثَّاني: طريق الليث بن سعدٍ[1]، والاختلاف عليه

وقد رواه عنه سبعةٌ من الرُّواة[2]، واختُلف على اثنين منهما:

١/ فرواه أبو النَّضر هاشم بن القاسم، واختُلف عنه على وجهين:

أ/ فرواه الإمام أحمد، عنه، عن الليث، عن المقبري، عن أبي عُبيدة[3]، عن سعيد بن يسارٍ، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

ب/ وخالفه الحارث بن أبي أسامة[4]، فرواه عن أبي النَّضر به؛ إلا أنه لم يذكر (أبا عبيدة)، وجعله من رواية المقبُري عن سعيد بن يسارٍ.

ولعلَّ روايــة الإمام أحمد مقدمةٌ هنا على رواية الحارث؛ لما بينهما من الفرق في الضــبط، ولأنَّ في رواية الإمام أحمد زيادة رجلٍ، مما يدلُّ على وعورةٍ في هذا الإســناد، على خلاف الجادة المعهودة، فتُقدَّم -والحالة هذه- رواية من زاد على من نقص[5].

٢/ ورواه يحيى بن بكيرٍ، واختُلف عنه على وجهين:

أ/ فرواه أحمد بن إبراهيم بن مِلْحَان[6]، عنه، ورواه عن ابن ملحان راويان:

---

(١) «ثقة ثبت، فقيه إمام مشهور، من السابعة، مات في شعبان سنة خمس وسبعين، ع»، كما في «التَّقريب» (ترجمة ٥٦٨٤).

(٢) وهم: [١] أبو النضر هاشم بن القاسم. [٢] حجاج بن محمد المصيصي، تقدَّمت ترجمتهما. [٣] يونس بن محمد المؤدب، «ثقة ثبت، من صغار التاسعة، مات سنة سبع ومائتين، ع»، كما في «التَّقريب» (ترجمة ٧٩١٤). [٤] عبد الله بن صَالح، «أبو صالح المصري، كاتب الليث، صدوق كثير الغلط، ثبت في كتابه، وكانت فيه غفلة، من العاشرة، مات سنة اثنتين وعشرين وله خمس وثمانون سنة، خت د ت ق»، كما في «التقريب» (ترجمة ٣٣٨٨). [٥] شعيب بن الليث بن سعد، «ثقة نبيل فقيه، من كبار العاشرة، مات سنة تسع وتسعين ومائة، وله أربع وستون سنة، د س»، كما في «التَّقريب» (ترجمة ٢٨٠٥). [٦] قتيبة بن سعيد، «ثقة ثبت، من العاشرة، مات سنة أربعين عن تسعين سنة، ع»، كما في «التَّقريب» (ترجمة ٥٥٢٢). [٧] يحيى بن عبد الله بن بكير، «ثقة في الليث، وتكلموا في سماعه من مالك، من كبار العاشرة، مات سنة إحدى وثلاثين، وله سبع وسبعون، خ م ق»، كما في «التَّقريب» (ترجمة ٧٥٨٠).

(٣) قيل فيه: عن (أبي عبيدة)، وقيل: عن (ابن عبيدة)، وأشار الدارقطني في «العلل» (٩/١١) إلى هذا الاختلاف، وحكم على هذا الراوي بأنه «مجهول»، وقال البيهقي حين أخرجه في «الأسماء والصفات» (٤٢١/٢): «عن أبي عبيدة -كذا قال-»، وقال أبو موسى المديني في «اللطائف» (ح٣٢٣): «اختلف على سعيد في إسناده، وفي شيخه هذا فقيل: ابن عبيدة، وعبيدة، وأبو عبيدة، ولم يسمِّه أحد»، فلعله أراد: «ولم ينسبه أحد»، وإلا فقد جاءت تسميته كما ترى-، وقال الشيخ أحمد شاكر في تعليقه على «المسند» (١٤٩/٨): «أبو عبيدة: لم أستطع تعيين من هو؟ ولكنه على كل حال من التابعين، فهو يروي هنا عن تابعي كبير، وهو سعيد بن يسار، ويروى عنه تابعي آخر، وهو سعيد المقبري»، ومع ذا فقد صحح الإسناد.

(٤) قال الدارقطنيُّ -فيما نقله الحاكم في «السؤالات» (ص١١٤)-: «اختلف فيه أصحابنا، وهو عندي صدوقٌ»، وينظر: «لسان الميزان» (٥٢٧/٢).

(٥) ينظر: «شرح علل الترمذي» لابن رجب (٨٤٢/٢).

(٦) قال مسلمة بن قاسم -فيما نقله ابن قطلوبغا في «الثقات» (٢٦٦/١)-: «كان كثير الحديث صدوقًا»؛ وقال الدارقطنيُّ- فيما نقله الحاكم في «السؤالات» (المحقق: موفق عبد القادر، مكتبة المعارف، ط: ١/ ١٤٠٤هـ)، (ص٨٩)-: «ثقةٌ»؛ وبذا أجاب الحاكم سؤالَ السجزي حين سأله عنه، كما في «سؤالات السجزي» (المحقق: موفق عبد القادر، دار الغرب، ط: ١/ ١٤٠٤هـ)، (ص١٠٣)؛ وقال الذهبي في «السير» (٥٣٣/١٣): «الشيخ المحدث الثقة». وينظر: الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت. «تاريخ بغداد»، (المحقق: بشار معروف، دار الغرب، ط: ١/ ١٤٢٢هـ)، (١٨/٥)؛ «تاريخ الإسلام» للذهبي (٦٦٨/٦).

أولهما: أحمد بن عبيد الصـفَّار[1]، رواه عن ابن ملحان، عن ابن بكيرٍ، عن الليث بن سـعدٍ، عن المقبري، عن أبي عبيدة، عن سعيد بن يسارٍ، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

ثانيهما: أبو بكر أحمد بن إسـحاق بن أيوب الصِّـبغيُّ[2]، وقد اختُلف عنه اختلافًا نازلاً على وجهين:

- فرواه أبو عبد الله الحاكم، عنه، عن ابن ملحان؛ كرواية الصَّفارِ سواء.

- ورواه أبو عبد الله ابن منده، عنه، عن ابن ملحان به؛ إلا أنه لم يذكر (أبا عبيدة)، وجعله من رواية المقبري عن سعيد بن يسارٍ.

والـذي يظهـر: أنَّ رواية الحاكـم هنا مقدمة على رواية ابن منـده؛ لأنَّ ابن منده حين أخرج هـذه الرواية أخرجها مقرونةً برواية العلَّاف -الآتي ذكرهـا-، ولِمَا عُرف به الحاكم من ملازمة الصِّـبغي والإكثار عنه، ولأنَّها الموافِقة لرواية الصَّفار عن ابن ملحان، فيكون هو الوجه المحفوظ عن ابن ملحان.

ب/ ورواه يحيى بن أيوب العلَّاف[3]، عن ابن بكيرٍ به؛ كرواية ابن منده عن الصِّـبغي، حيث أسقط (أبا عبيدة) من الإسناد.

والـذي يظهـر أنَّ رواية ابن ملحان عن ابن بكيرٍ مقدمة على رواية العلَّاف، وكأنَّ ابن ملحان أعلـى رتبةً من العلَّاف في الضَّـبط -فيمـا يظهر من ترجمتيهما-، وقد نعـت الذهبي ابن ملحان بقوله: «صاحب يحيى بن بكير»[4]، لا سيَّما وأنَّ رواية العلاف لم أقف عليها إلا مقرونةً -كما تقدَّم آنفًـا-، ولا يبعـد أن يكـون ابن منده حمل إحداهما على الأخرى، أو لعلَّه انتقل بصـر النـاسـخ -أو غيره- عند كتابة الإسناد من سعيد المقبري إلى سعيد بن يسار، فأسقط الواسطة بينهما؛ لا سيَّما أنَّ رواية من زاد مقدمة على رواية من نقص -كما تقدَّم قريبًا-، والله أعلم.

فظهـر بما تقدَّم؛ أنَّ المحفوظ عن يحيى بن بكيرٍ هو إثبات الواسـطة بين المقبري وسـعيد بن يسار.

وإذا تقـرَّر أنَّ المحفوظ عن أبي النضـر وابن بكيرٍ إثبات أبي عبيدة في الإسـناد؛ فاعلم أنَّ الرواة عن الليث قد اختلفوا عنه على وجهين:

---

(١) قال الخطيب في «تاريخ بغداد» (٤٣٣/٥): «روى عنه الدارقطني، وكان ثقةً ثبتًا، صنف «المسند» وجوَّده»، وقال الذهبي في «السير» (٤٣٨/١٥): «الإمام الحافظ المجوّد»، وينظر: «تاريخ الإسلام» (٩٠١/٧)؛ «الثقات» لابن قطلوبغا (٤٠٨/١).

(٢) إمام مشهور، فقيه من كبار فقهاء الشافعية، مشتغل بالحديث والرواية، كتب عنه الدارقطني والحاكم وغيرهما، قال الحاكم -فيما نقله الخليلي في «الإرشاد» (المحقق: محمد إدريس، مكتبة الرشد، ط: ١٤٠٩/١هـ)، (٨٤٠/٣)-: «كان عالمًا بالحديث والرجال، والجرح والتعديل، وفي الفقه كان المشار إليه في وقته، ثقة مأمون»، ونعته الذهبي في السير (٤٨٣/١٥) بقوله: «الإمام، العلامة، المفتي، المحدث، شيخ الإسلام»، وينظر: «تاريخ الإسلام» (٧٧٦/٧)؛ «الثقات» لابن قطلوبغا (٢٧٥/١).

(٣) «صدوق، من الحادية عشرة، مات سنة تسع وثمانين، س»، كما في «التَّقريب» (ترجمة ٧٥٠٩).

(٤) «السير» (٥٣٤/١٣).

١/ فرواة الجماعة منهم، عنه، عن المقبري، عن أبي عُبيدة، عن سعيد بن يسارٍ، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

٢/ وخالفهم قتيبة بن سعيدٍ؛ فرواه عن الليث به؛ إلا أنه لم يذكر (أبا عبيدة) في الإسناد، وجعله من رواية المقبري عن سعيد بن يسارٍ.

وقد بحث الدارقطنيُّ هذا الاختلاف على الليث، فقال: «رواه الليث بن سعد، عن المقبري، عن ابن عبيدة -أو أبي عبيدة-، عن أبي الحباب، عن أبي هريرة، وزاد في الإسناد رجلاً مجهولاً.

ورواه قتيبة بن سعيد، عن ليث، عن المقبري، عن أبي الحباب، عن أبي هريرة، ولم يذكر بينهما أحدًا.

والصحيح عن الليث القول الأول»، وذلك لما فيه من الوعورة -المشار إليها آنفًا-، ولأنه رواية الجماعة، «والجماعة أولى بالحفظ من الواحد»[١] -كما قال البيهقي-، لا سيَّما وفيهم بعض المقدَّمين من أصحابه؛ كابنه، وكاتبه، وجاره ابن بكيرٍ، الذي قال فيه ابن عديٍّ: «كان جارًا لليث بن سعد، وهو أثبت الناس في الليث، عنده عن الليث ما ليس عند أحد»[٢]، بخلاف قتيبة بن سعيدٍ؛ فإنه تفرَّد عن الليث بأحاديث لم يروها غيره، وقد أعلَّها الأئمة[٣].

وحكى الحاكم الاختلاف في الحديث، فقال: «خالف الليثُ بن سعد ابنَ أبي ذئب، فرواه عن المقبري، عن أبي عبيدة، عن سعيد بن يسار، أنه سمع أبا هريرة يقول...»[٤]، فذكره، وصحَّح حديث ابن أبي ذئبٍ.

وأخرج أبو موسى المديني الحديث من طريق الحارث بن أبي أسامة -بإسقاط أبي عبيدة-، ولذا صححه بقوله: «هذا إسناد صحيح، أخرج مسلم في صحيحه بهذا الإسناد حديثاً»[٥]، وتقدَّم أنَّ المحفوظ عن أبي النضر ثمَّ عن الليث: إثبات أبي عبيدة، فلا يكون حينئذٍ على شرط مسلمٍ.

---

(١) البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين. «شعب الإيمان»، (المحقق: عبد العلي حامد، مكتبة الرشد، ط: ١/١٤٢٣هـ)، (٦/٧٩)، في أثناء كلامه عن حديث آخر، وكررها مرارًا في هذا الكتاب.

(٢) ابن عدي الجرجاني، أبو أحمد عبد الله. «أسامي من روى عنهم البخاري من مشايخه في جامعه الصحيح»، (المحقق: عامر صبري، دار البشائر، ط: ١/١٤١٤هـ)، (ص٢٢٤).

(٣) ينظر: المزي، أبو الحجاج جمال الدين يوسف بن عبد الرحمن. «تهذيب الكمال في أسماء الرجال»، (المحقق: بشار عواد، مؤسسة الرسالة، ط: ١/١٤٠٠هـ)، (٢٣/٥٣١ وما بعدها)؛ «شرح العلل» لابن رجب (٢/٨٣١).

(٤) «المستدرك» (٢/٦٨).

(٥) «اللطائف» (ص٣٠٨)؛ وينظر الحديث الذي أخرجه مسلم بهذا الإسناد، النيسابوري، الإمام أبو الحسين مسلم بن الحجاج، «صحيح مسلم»، (المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، ط: ١/١٣٧٤هـ)، (٢/٧٠٢ ح١٠١٤).

الطَّريق الثالث: طريق ابن عجلان[1]، والاختلاف عليه

وقد رواه عنه أربعةٌ من الرواة[2]، ولم يُختلف على أحدٍ منهم إلا ما كان من الرواة عن يحيى بن سعيد القطَّان، حيث اختُلف فيه عنه على وجهين:

١/ فرواه بُندار محمد بن بشَّار[3]، عنه، عن ابن عجلان، عن المقبري، عن سعيد بن يسارٍ، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعًا.

٢/ وخالفه مسدَّدٌ[4]، فرواه عنه به، إلا أنه وقفه.

ولم يذكر الدارقطنيُّ[5] خلافًا على يحيى في وقفه الحديثَ، ولم يسمِّ الراوي عنه، وأما ابن خزيمة فأخرج رواية الرفع في «صحيحه»، ثمَّ عقبها بقوله: «سمعت بندارًا يقول: اختلفت إلى يحيى بن سعيد عشرين سنة -أو نحو عشرين سنة- ما أظنه ذكر غير الله قط»[6]، ولعل ابن خزيمة أراد بنقله هذه الكلمة تثبيت رواية بُندار، وذكر ابن حجر رواية مسدَّد، ثمَّ قال: «صحيح موقوف، ورواه ابن أبي ذئب عن سعيد مرفوعًا أخصر منه»[7].

ولست على يقين من ترجيح أحد الوجهين على الا
الوقف، ورواية مسدَّدٍ أسدُّ وأصوب، لأنَّ مسددًا أضبط، ولأنه الموافق لرواية أبي عاصم؛ لكان قولاً قريبًا.

وإذا تقرَّر هذا؛ فقد اختلف الرواة عن ابن عجلان في رفع الحديث ووقفه على وجهين:

١/ فرواه أبو عاصم النبيل ويحيى القطَّان (في أحد الوجهين عنه)، عن ابن عجلان، به موقوفًا.

٢/ ورواه يحيى القطَّان (في الوجه الثاني عنه) وسليمان بن بلالٍ ومحمد بن الزبرقان، عن

---

(١) «صدوق، إلا أنه اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة، من الخامسة، مات سنة ثمان وأربعين، خت م ٤»، كما في «التَّقريب» (ترجمة ٦١٣٦).

(٢) وهم: [١] أبو عاصم الضحاك بن مخلد النَّبيل، «ثقة ثبت، من التاسعة، مات سنة اثنتي عشرة أو بعدها، ع»، كما في «التَّقريب» (ترجمة ٢٩٧٧). [٢] يحيى بن سعيد القطَّان، «ثقة متقن، حافظ إمام قدوة، من كبار التاسعة، مات سنة ثمان وتسعين، وله ثمان وسبعون، ع»، كما في «التَّقريب» (ترجمة ٧٥٥٧). [٣] سليمان بن بلال، «ثقة، من الثامنة، مات سنة سبع وسبعين، ع»، كما في «التَّقريب» (ترجمة ٢٥٣٩). [٤] محمد بن الزبرقان أبو همام، «صدوق ربما وهم، من الثامنة، خ م د س ق»، كما في «التَّقريب» (ترجمة ٥٨٨٤).

(٣) «ثقة، من العاشرة، مات سنة اثنتين وخمسين، وله بضع وثمانون سنة، ع»، كما في «التَّقريب» (ترجمة ٥٧٥٤).

(٤) «ثقة حافظ، يقال: إنه أول من صنف المسند بالبصرة، من العاشرة، مات سنة ثمان وعشرين، ويقال: اسمه عبد الملك بن عبد العزيز، ومسدد لقب، خ د ت س»، كما في «التَّقريب» (ترجمة ٦٥٩٨).

(٥) ينظر: «العلل» (٨/١١ ح٢٠٨٦).

(٦) لم أقف عليها في المطبوع، لكن نقلها عنه ابن حجر، ينظر: ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي. «إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة»، (المحقق: زهير الناصر وآخرون، مركز خدمة السنة والسيرة النبوية بالمدينة المنورة، ط: ١/١٤١٥هـ)، (٩/١٥).

(٧) «المطالب العالية» (٥٥١/٣).

ابن عجلان، به مرفوعًا.

وقد بحث الدارقطنيُّ[1] الاختلاف على ابن عجلان ولم يرجّح أحد الوجهين على الآخر.

ويمكن القول بأنَّ هذا الاختلاف لا يبعد أن يكون من ابن عجلان نفسه؛ لأمرين:

أولهما: أنَّ ابن عجلان كان يخطئ في حديث المقبري -خاصة-، ويعدُّه الحفَّاظ في رتبة متأخرة في حديثه عنه، لا سيما عن قرينيه اللذين رويَا حديثنا هذا، قال ابن محرز: «سمعت عليًّا يقول: «ليس أحدٌ أثبت في سعيد بن أبي سعيد المقبري من ابن أبي ذئب وليث بن سعد ومحمد بن إسحاق، هؤلاء الثلاثة يسندون أحاديث حسان، ابن عجلان كان يخطئ فيها»»[2]، وقال ابن محرز: «سمعت عليًّا يقول: «ابن أبي ذئب أثبت في سعيدٍ من ابن عجلان»»[3]، وكذا قال ابن معين[4].

ثانيهما: أنَّ ابن عجلان قد اختلطت عليه أحاديث المقبري -كما قال ابن معين[5] والدارقطني[6]، وابن حجر[7]-، فلم يكن يضبطها، ولعلَّ حديثنا هذا مما اشتبه عليه، وآية ذلك أنه قد اختُلف عليه فيه اختلافًا لم يُختلف على أيٍّ من رواة الحديث غيره، والله أعلم.

الطَّريق الرَّابع: طريق أبي مِعْشَر

أبو مِعشَر: هو «نجيح بن عبد الرحمن السندي»[8]، متكلَّم في حفظه كثيرًا، وضعَّفه غير واحد من الأئمة[9]، ومع ذا فقد خالف من تقدم ذكرهم، وهم أوثق منه وأكثر عددًا، فأسقط الواسطة بين المقبري وأبي هريرة، لا سيَّما وأبو معشر أضعف الرواة حديثًا عن المقبري-كما قال الإمام أحمد[10]-.

---

(١) ينظر: «العلل» (٨/١١ ح٢٠٨٦).

(٢) ابن محرز، أحمد بن محمد. «معرفة الرجال عن ابن معين وغيره من الشيوخ»، (المحقق: محمد القصار وآخرون، مجمع اللغة العربية بدمشق، ط: ١/١٤٠٥هـ)، (٢٠٧/٢).

(٣) «معرفة الرجال عن ابن معين وغيره من الشيوخ» (٢٠٦/٢).

(٤) ينظر: ابن معين، أبو زكريا يحيى بن معين. «التاريخ»، (الراوي: عباس الدوري، المحقق: أحمد سيف، مركز البحث العلمي بمكة المكرمة، ط: ١/١٣٩٩هـ)، (٢٢٦/٣).

(٥) ينظر: «التاريخ» (رواية الدوري ٢٣٩/٣)؛«تهذيب الكمال» (١٠٦/٢٦).

(٦) ينظر: «العلل» (١٥٣/٨)، ونصُّه: «يقال: إنه كان قد اختلط عليه روايته عن سعيد المقبري».

(٧) ينظر: ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي. «نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار»، (المحقق: حمدي السلفي، دار ابن كثير، ط: ٢/١٤٢٩هـ)، (١١٣/١)، ونصُّه: «صدوق، لكن في حفظه شيء، وخصوصًا في روايته عن المقبري».

(٨) «مشهور بكنيته، ضعيف، من السادسة، أسن واختلط، مات سنة سبعين ومائة، ويقال: كان اسمه عبد الرحمن بن الوليد بن هلال، ٤»، كما في «التقريب» (ترجمة ٧١٠٠).

(٩) ينظر: «تهذيب الكمال» (٣٢٢/٢٩).

(١٠) ينظر: ابن حنبل الشيباني، الإمام أحمد بن محمد. «العلل ومعرفة الرجال»، (الراوي: ابنه عبد الله، المحقق: وصي الله عباس، دار الخاني، ط: ٢/١٤٢٢هـ)، (٣٣٤/١).

الطَّريق الخامس: طريق الإمام مالك بن أنس

وهـذا الطَّريـق تفرَّد به عـن الإمام مالك: عبـد العظيم بن حبيبٍ، وهو علَّتــه، وقد قال عنه أبو أحمد الحاكم قبل أن يسـند حديثه: «منكر الحديث»[1]، وقال الدارقطنيُّ: «هذا حديث غريب، تفرد به عبد العظيم بن حبيب...، ولم يكن بالقوي في الحديث»[2].

الطَّريق السادس: طريق رجلٍ مبهمٍ، عن المقبري

وهـذا الطريق يرويـه عبد الله بن وهبٍ (من رواية محمد بـن داود[3]، عنه)، عن رجلٍ، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعًا.

وتقـدَّم أنَّ يونس بن عبد الأعلى رواه عن ابن وهبٍ عن ابن أبي ذئبٍ به، فلعلَّ محمد بن داود -أو من دونه- لم يضبط الحديث، ولم يأت به على وجهه؛ فخالف في موضعين:

١/ أبهم شيخ ابن وهبٍ، وتبيَّن من رواية يونس أنه ابن أبي ذئبٍ؛ فعاد الطَّريق إليه.

٢/ أسقط ذِكر سعيد بن يسارٍ، فخالف فيه أيضًا.

لا سـيَّما ورواية المقبري عن أبي هريرة تسـبق إلى اللسان؛ فيسهل عليه سلوك الجادة فيها، وهذه علة تشترك فيها الطرق الثلاثة الأخيرة.

المبحث الثَّالث: التَّرجيح بين الأوجه

تبيَّن مما تقدَّم أنَّ مدار الحديث على سـعيد بن أبي سـعيد المقبُـري، وقد اختلف عليه على أوجه:

الوجه الأوَّل: المقبُري، عن أبي هريرة رضي الله عنه

يرويـه أبو معشـر، والإمام مالك (مـن رواية عبد العظيـم بن حبيبٍ، عنـه)، ورجل مبهم، ثلاثتهم عن المقبري به.

وتقـدَّم بيان ضـعف جميع طرق هـذا الوجه، فلا يلتفت إليهـا، كما أنَّ فيها سـلوكًا للجادة، ومخالفة للقدر المشـترك في رواية الجماعة القاطع بأنَّ المقبري لم يسـمعه من أبي هريرة رضي الله عنه.

الوجه الثَّاني: المقبُري، عن سعيد بن يسارٍ، عن أبي هريرة رضي الله عنه

---

(١) «الأسامي والكنى» (١/٣٨١).

(٢) «غرائب مالك»، فيما نقله ابن حجر في «لسان الميزان» (٥/٢٢٣)، وقال الدارقطني عنه في «العلل» (٩/٢٤١): «ليس بثقة، كثير الغلط»، وقال ابن حجر في «التلخيص الحبير» (المحقق: حسن عباس، مؤسسة قرطبة، ط: ١/١٤١٦هـ)، (٤/٣٧٤): «ضعيفٌ».

(٣) لعله ابن أبي ناجية، المصري، وهو «ثقةٌ، من العاشرة، مات سنة إحدى وخمسين على الصحيح، وكان مولده سنة خمس وستين، د س»، كما في «التَّقريب» (ترجمة ٥٨٦٧).

يرويــه ابن أبي ذئبٍ (في الوجه المحفوظ عنه)، وابن عجلان، والليث بن ســعدٍ (في الوجه المرجوح عنه)، عن المقبري به.

كمــا اختُلــف فيه علــى ابن عجلان رفعًــا ووقفًا[1]؛ وتقــدَّم أنَّ هذا الاختلاف راجــعٌ إلى ابن عجلان نفسه؛ لِمَا قيل في حديثه عن المقبري.

الوجــه الثَّالــث: المقبُري، عــن أبي عبيدة -أو ابن عبيدة-، عن ســعيد بن يســارٍ، عن أبي هريرة رضي الله عنه

يرويه الليث بن سعدٍ (في الوجه المحفوظ عنه)، عن المقبري به.

التَّرجيح بين الوجهين الثاني والثالث:

بحث الدَّارقطنيُّ الاختلاف بين أوجه الحديث، ثمَّ ختم بحثه بقوله: «ويشــبه أن يكون الليث قد حفظه من المقبري»[2]، فحكم الدارقطنيُّ لرواية الليث على غيرها، ويمكن توجيه هذا التَّرجيح بأمرين:

الأمــر الأوَّل: نصَّ عليــه الدارقطنيُّ بقولــه: «زاد في الإســناد رجلاً»[3]، يشــير بذلك إلى قرينتين:

أ/ أنَّ ســالك الوعــورة أقرب إلى الصَّــواب من غيره، لاســيما إذا كان مثــل الليث، وتقدمت الإشارة إلى هذه القرينة، وقد قال مسلم بن الحجَّاج: «والحديث للزائد والحافظ»[4].

ب/ أنَّ روايــة مــن زاد تفيد أنَّ المقبري لم يســمعه من ســعيد بن يســارٍ، وإنما من واســطة بينهما، كما قال ابن القطَّان الفاسي: «اعلم أنَّ المحدث إذا روى حديثًا عن رجلٍ قد عُرف بالروايةً عنه، والسماع منه، ولم يقل: «حدثنا»، أو «أخبرنا»، أو «سمعت»، وإنما جاء به بلفظة «عن»[5]؛ فإنه يحمل حديثه على أنه متصل -إلا أن يكون ممن عرف بالتَّدليس[6]، فيكون له شأن آخر-، وإذا جاء عنه في رواية أخرى إدخال واسطة بينه وبين من كان قد روى الحديث عنه معنعنًا، غلب على الظن أنَّ الأول منقطعٌ، من حيث يبعد أن يكون قد سمعه منه، ثمَّ حدَّث به عن رجل عنه، وأقل ما في هذا سقوط الثقة باتصاله، وقيام الرَّيب في ذلك...، وعلى هذا المحدِّثون...، تجدهم دائبين يقضون

(١) تقدم ذِكر هذا الاختلاف على ابن عجلان، ولكن القدر المشترك بين الوجهين هنا: اتحاد الإسناد.

(٢) «العلل» (١١/٩ ح٢٠٨٦).

(٣) المصدر السابق.

(٤) النيسابوري، الإمام أبو الحسين مسلم بن الحجاج. «التَّمييز»، (المحقق: عبد القادر المحمدي، مكتبة ابن الجوزي، ط: ١/١٤٣٠هـ)، (ص١٥٥).

(٥) كما هو الحال في حديثنا هذا؛ إذْ لم أقف على تصريح المقبري بالسماع في أيٍّ من مصادر التخريج.

(٦) وليس المقبُري كذلك، كما قال عنه العلائي، صلاح الدين خليل بن كيكلدي الدمشقي. «جامع التحصيل في أحكام المراسيل»، (المحقق: حمدي السلفي، عالم الكتب، ط: ٢/١٤٠٧هـ)، (ص١٣٦): «قليل الإرسال، ولم يُعرف بتدليس البتة».

بانقطاع الحديث المعنعن إذا روي بزيادة واحدٍ بينهما»[1]، وهذا التَّقرير يطابق حديثنا هذا تمام المطابقة -فيما ظهر لي-.

الأمر الثَّاني: أنَّ الليث بن سعدٍ وابن أبي ذئبٍ كلاهما من المقدَّمين في حديث المقبري، كما تقدم عن ابن المديني قوله: «ليس أحدٌ أثبت في سعيد بن أبي سعيد المقبري من ابن أبي ذئب وليث بن سعد ...»»[2]، وقال الدُّوريُّ: «سألت يحيى، قلت: أيُّهما أثبت ليث بن سعد أو ابن أبى ذئب في سعيد المقبري؟ قال: كلاهما ثبت»[3]، ولكن إذا اختلفا على المقبُري؛ فأيهما يقدَّم؟

ذهب ابنُ معينٍ -في روايةٍ- إلى تقديم الليث على غيره من الرواة عن المقبري، فقال: «أثبت الناس في سعيدٍ؛ الليث بن سعدٍ»[4].

وهو ما ذهب إليه الإمام أحمد، فإنه قدَّم الليث على غيره من الرواة عن المقبري -مطلقًا-، فقال: «أصحُّ النَّاس حديثًا عن سعيد المقبري: ليث بن سعد»[5]، وقال أيضًا: «أصحُّ الناس حديثًا عن سعيد بن أبي سعيد المقبري: ليث بن سعد، يفصِّل ما روى عن أبي هريرة، وما عن أبيه عن أبي هريرة، هو ثبت في حديثه جدًّا»[6]، كما نصَّ الإمام أحمد على تقديم الليث في حديث المقبري على ابن أبي ذئب وابن عجلان، وهو ما ينطبق على حديثنا هذا، حيث سئل الإمام أحمد عن ابن عجلان، وابن أبي ذئب؟ فقال: «ابن عجلان اختلطت عليه؛ فجعلها كلها عن سعيد عن أبي هريرة، وليث بن سعد أصحُّ القوم عنه حديثًا، وهو أحب إليَّ منهم -يعني في حديث سعيدٍ-»[7].

وذهب إليه عبد الرحمن ابن خراشٍ أيضًا، فإنه قال عن المقبري: «ثقة جليل، وأثبت النَّاس فيه الليث»[8].

وما برح الدارقطنيُّ يتَّكئ على هذه القرينة في الترجيح بين الرواة عن المقبري، مستعملاً لها في أحاديث كثيرة، حيث بحث الاختلاف على المقبُري في حديثٍ، ثمَّ رجح رواية الليث،

---

(١) ابن القطان الفاسي، أبو الحسن علي بن محمد. «بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام»، (المحقق: الحسين آيت سعيد، دار طيبة بالرياض، ط: ١٤١٨/١هـ)، (٤١٦/٢).

(٢) «معرفة الرجال عن ابن معين وغيره من الشيوخ»، لابن محرز (٢٠٧/٢).

(٣) «التاريخ» (٢٤٦/٣).

(٤) أسنده إليه الدارقطني في «العلل» (٣٦٤/١٠ ح٢٠٥٣)، من رواية الصاغاني عن ابن معين، ونقل عنه ثانية في «العلل» (١٥٣/٨ ح١٤٧٢) -بتصرف- أنه قال عن الليث: «أصحُّ النَّاس رواية عن المقبري»؛ ولكن قال ابن حجر في «هدى الساري» (ص٤٠٥): «قال السَّاجي عن يحيى بن معين:-أثبت الناس فيه ابن أبي ذئب-»، وقد اعتمد الدارقطنيُّ الأول-كما سيأتي-.

(٥) «العلل ومعرفة الرجال» (رواية ابنه عبد الله ٣٣٤/١).

(٦) «العلل ومعرفة الرجال» (رواية ابنه عبد الله ٣٥٠/١).

(٧) «العلل ومعرفة الرجال» (رواية ابنه عبد الله ٢٨٦/٣).

(٨) أسنده إليه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٨٤/٢١)؛ ونقله الذهبي في «السير» (٢١٦/٥)؛ و«تاريخ الإسلام» (٤٢٢/٣)، وليس عند ابن عساكر: «جليل»؛ وينظر: ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي. «هدى الساري مقدمة فتح الباري»، (المحقق: محب الدين الخطيب، المكتبة السلفية، ط: ١٣٧٩/١هـ)، (ص٤٠٥).

وأعقبها بأن أسند إلى ابن معين قوله -المنقول آنفًا- في تقديم الليث، وكذا بحث الاختلاف على المقبري في حديث ثانٍ، ثمَّ قال: «الليث بن سعدٍ -فيما ذكر يحيى بن معين وأحمد بن حنبل- أصحُّ النَّاس رواية عن المقبري، ومن ابن عجلانٍ عنه، يقال: إنه أخذها عنه قديمًا»[1]، وهو ما جزم به الدارقطنيُّ في موضعٍ ثالث رجَّح به رواية الليث على من خالفه، فقال: «لأنَّ الليث من أثبت الناس في حديث سعيد المقبُري»[2]، وقال مرَّة: «هو أحفظ الجماعة عن المقبري»[3].

المبحث الرَّابع: الحكم على الحديث

ظهر بما تقدَّم من كلام النقاد وصنيعهم تقديم الليث بن سعد على غيره في حديث المقبري، ولذلك رجَّح الدارقطنيُّ روايته على رواية غيره من الرواة، لا سيَّما وقرائن الترجيح -المتقدم بسطها- تقضي لرواية الليث على غيرها.

وتقدم أنَّ المحفوظ من رواية الليث: إدخاله رجلاً بين المقبري وسعيد بن يسار، وبذلك يكون المقبري لم يسمع الحديث من ابن يسارٍ، وإنما من هذا الرجل بينهما، وهو مجهولٌ كما قرره الدارقطنيُّ، ومؤدَّى ذلك: تضعيف إسناد الحديث -فيما يظهر-، وهو الذي تؤيده قواعد النقد الحديثي، والله أعلم.

ويمكن القول: بأنَّ ابن أبي ذئب من المقدَّمين في حديث المقبري أيضًا، فلا يبعد أن يكون الحديث محفوظًا على الوجهين، بأن يكون المقبري حدَّث به تارةً هكذا وتارةً هكذا، وتقدَّم أن رجال إسناد رواية ابن أبي ذئبٍ ثقاتٌ، فلا يمتنع تصحيح إسناد الحديث حينئذٍ، ولذا صحَّح الحديث بهذا الإسناد جماعة من الأئمة الحفَّاظ؛ لما في ظاهر إسناده من الصحة، حيث أخرج الحديث ابن خزيمة وابن حبان في «صحيحيهما»، وصححه الحاكم على شرط الشيخين كما تقدم-، وتابعه الشَّيخ الألبانيُّ[4] على ذلك، وصححه أبو موسى المديني على شرط مسلمٍ -كما تقدَّم أيضًا-.

كما أورده المنذريُّ في «الترغيب والترهيب»[5]، وسكت عنه، وقال البوصيري عن إسناد ابن ماجه: «إسناد صحيح»[6]، وكذا قال أحمد شاكر عن إسناد الإمام أحمد[7].

---

(١) «العلل» (١٥٣/٨ ح١٤٧٢)، رجَّح في هذا الحديث رواية الليث على يحيى القطان وابن عيينة وسليمان بن بلالٍ في آخرين.

(٢) «العلل» (١٣٩/٦ ح١٠٣١)، رجَّح في هذا الحديث رواية الليث على ابن أبي ذئب.

(٣) «العلل» (٢٧٧/١٠ ح٢٠٦٣)، رجَّح في هذا الحديث رواية الليث على ابن أبي ذئبٍ وابن عجلان وأبو معشر وابن جريجٍ في آخرين.

(٤) ينظر: الألباني، محمد ناصر الدين. «صحيح الترغيب والترهيب للمنذري»، (مكتبة المعارف، ط: ١/١٤٢١هـ)، (٢٥١/١)، ونصُّ كلامه رحمه الله: «وهو كما قال».

(٥) ينظر: المنذري، زكي الدين عبد العظيم بن عبد القوي. «الترغيب والترهيب»، (المحقق: محمد عمارة، مكتبة البابي الحلبي، ط:٣/١٣٨٨هـ)، (٢١٨/١)، معتمدًا على تصحيح الأئمة الثلاثة: ابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم.

(٦) «مصباح الزجاجة» (١٠٢/١).

(٧) ينظر: «مسند الإمام أحمد» (حاشية التحقيق ١٤٩/٨)، وذهب إلى أنَّ المقبُري سمعه على الوجهين.

وقال أبو موسى المديني: «هذا حديثٌ مشهور، رواه الأئمة والحفاظ، وتلقوه بالقبول، مسلّمين له، غير منكرين عليه، ولا متكلمين فيه»[1]، وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «حديث معروف»[2]، واحتجَّ به ولم يحكم عليه.

الخاتمة

بعد الفراغ من هذا البحث، خلصت إلى النتائج الآتية:

١/ أنَّ حاصل كلام الدارقطني: أنَّ المحفوظ من طرق الحديث طريق الليث عن المقبري، عن أبي عبيدة -أو ابن عبيدة-، عن سعيد بن يسارٍ، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعًا، وشيخ المقبري هنا مجهولٌ، ومقتضى ذلك تضعيف إسناد الحديث، وهو الذي أميل إليه، والله أعلم.

٢/ أنَّ من الحفَّاظ من صحَّح الحديث، كابن خزيمة وابن حبان والحاكم وأبي موسى المديني وغيرهم، ومن هؤلاء من صحَّحه على شرط الشيخين ومنهم من صححه على شرط مسلم وحدَه، ويمكن توجيه هذا القول: بأنَّ المقبريَّ سمعه على الوجهين، فسمعه مرَّةً كما رواه الليث، وسمعه مرَّةً عن سعيد بن يسارٍ، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعًا -كما هي رواية ابن أبي ذئبٍ-، ولا تعلُّ إحداهما الأخرى حينئذٍ، والله أعلم.

كما ظهرت لي التَّوصيات الآتية:

١/ أهمية دراسة الأحاديث الأخرى الواردة في وصف الله عز وجل بالبشبشة[3].

٢/ أهمية إفراد المسائل الثلاث الواردة في متن الحديث[4] بالدراسة الموسَّعة، وهي مسائل بحاجةٍ إلى بحثٍ وتحريرٍ.

والحمد لله على إحسانه وتوفيقه، وصلى الله وسلم على نبينا محمدٍ، وعلى آله وصحبه أجمعين.

ثبت المصادر والمراجع باللغة العربية

ابن أبي حاتم الرازي، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس. الجرح والتعديل، المحقق: مجموعة من المحققين، الناشر: دائرة المعارف العثمانية بالهند، الطبعة: الأولى (١٣٧١هـ).

ابن الأثير الجزري، مجد الدين المبارك بن محمد. النهاية في غريب الحديث والأثر،

(١) «اللطائف» (ص١٨١).

(٢) «درء تعارض العقل والنقل» (٢/ ١٣٠).

(٣) ينظر على سبيل المثال: «الزهد والرقائق» لابن المبارك (ح١٢١٢)، «المصنف» لعبد الرزاق (١٠/ ٢٣٦ ح٢١٣٥٢).

(٤) وهي: [١] البحث في إثبات (صفة البشبشة، أو التبشبش) لله عزو جل، [٢] الفضل الوارد في الحديث -على فرض ثبوته- يتناول مَن؟ [٣] دفع التعارض بين ظاهر هذا الحديث، وأحاديث النهي عن توطن المساجد -كما يوطن البعير-.

المحقق: محمود الطناحي وزميله، الناشر: المكتبة العلمية، الطبعة: الأولى (١٣٩٩هـ).

ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي البغدادي.

التبصرة، المحقق: بدون، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى (١٤٠٦هـ).

جامع المسانيد، المحقق: علي البواب، الناشر: مكتبة الرشد، الطبعة: الأولى (١٤٢٦هـ).

ابـن العديم، كمال الدين عمر بن أحمد. بغية الطلب في تاريخ حلب، المحقق: سـهيل زكار، الناشر: دار الفكر، الطبعة: الأولى.

ابن القطان الفاسـي، أبو الحسـن علي بـن محمد. بيان الوهم والإيهام فـي كتاب الأحكام، المحقق: الحسين آيت سعيد، الناشر: دار طيبة بالرياض، الطبعة: الأولى (١٤١٨هـ).

ابن المحب الصامت، شمس الدين محمد بن عبد الله. صفات رب العالمين، المحقق: عمار تمالت، الناشر: دار الخزانة، الطبعة: الأولى (١٤٤٢هـ).

ابن بشران، أبو القاسم عبد الملك بن محمد. الأمالي، المحقق: عادل العزازي، الناشر: دار الوطن، الطبعة: الأولى (١٤١٨هـ).

ابـن بطـة العكبري، أبو عبيد الله عبد الله بن محمد. الإبانة الكبرى، المحقق: رضـا معطي وآخرون، الناشر: دار الراية، الطبعة: الأولى (١٤١٥هـ).

ابـن تيمية، شـيخ الإسـلام تقي الدين أحمـد بن عبد الحليـم. درء تعارض العقـل والنقل، المحقق: محمد رشاد سالم، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، الطبعة: الثانية (١٤١١هـ).

ابـن حبان البسـتي، أبو حاتم محمد بن حبان. المسـند الصـحيح على التقاسـيم والأنواع (صـحيح ابن حبان)، المحقق: محمد علي سـونمز وزميله، الناشر: دار ابن حزم، الطبعة: الأولى (١٤٣٣هـ).

ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي.

إتحـاف المهرة بالفوائـد المبتكرة من أطراف العشـرة، المحقق: زهير الناصـر وآخرون، مركز خدمة السنة والسيرة النبوية بالمدينة المنورة، الطبعة: الأولى (١٤١٥هـ).

التلخيـص الحبيـر فـي تخريج أحاديـث الرافعي الكبير، المحقق: حسـن عباس، الناشـر: مؤسسة قرطبة، الطبعة: الأولى (١٤١٦هـ).

المطالب العالية بزوائد المسـانيد الثمانية، المحقق: د. سعد الشثري وآخرون، الناشر: دار العاصمة، الطبعة: الأولى (١٤١٩هـ).

تقريب التهذيب، المحقق: محمَّد عوامة، الناشر: مكتبة الرشيد، الطبعة: الأولى (١٤٠٦هـ).

لسـان الميزان، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشـر: المكتب الإسـلامي، الطبعة: الأولى

(٢٠٠٢م).

نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار، المحقق: حمدي السلفي، الناشر: دار ابن كثير، الطبعة: الثانية (١٤٢٩هـ).

هدى الساري مقدمة فتح الباري، المحقق: محب الدين الخطيب، الناشر: المكتبة السلفية، الطبعة الأولى (١٣٧٩هـ).

ابن حنبل الشيباني، الإمام أحمد بن محمد.

العلل ومعرفة الرجال، الراوي: ابنه عبد الله، المحقق: وصي الله عباس، الناشر: دار الخاني، الطبعة: الثانية (١٤٢٢هـ).

المسند، المحقق: عبد الله التركي وآخرون، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى (١٤٢١هـ).

المسند، المحقق: أحمد شاكر وآخرون، الناشر: دار الحديث بالقاهرة، الطبعة: الأولى (١٤١٦هـ). -طبعة أخرى-.

ابن خزيمة النيسابوري، أبو بكر محمد بن إسحاق. مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم (صحيح ابن خزيمة)، المحقق: محمَّد مصطفى الأعظمي، الناشر: المكتب الإسلامي، الطبعة: الأولى.

ابن رجب، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد الحنبلي. شرح علل الترمذي، المحقق: همام سعيد، الناشر: مكتبة المنار، الطبعة: الأولى (١٤٠٧هـ).

ابن عدي الجرجاني، أبو أحمد عبد الله. أسامي من روى عنهم البخاري من مشايخه في جامعه الصحيح، المحقق: عامر صبري، الناشر: دار البشائر، الطبعة: الأولى (١٤١٤هـ).

ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن. تاريخ دمشق، المحقق: عمرو العمروي، الناشر: دار الفكر، الطبعة: الأولى (١٤١٥هـ).

ابن قتيبة الدينوري، أبو محمد عبد الله بن مسلم. غريب الحديث، المحقق: عبد الله الجبوري، الناشر: مطبعة العاني، الطبعة: الأولى (١٣٩٧هـ).

ابن قطلوبغا الحنفي، زين الدين قاسم. الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة، المحقق: شادي آل نعمان، الناشر: مركز النعمان، الطبعة: الأولى (١٤٣٢هـ).

ابن ماجه القزويني، محمد بن يزيد. السنن، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: مطبعة البابي الحلبي، الطبعة: الأولى (١٩٥٢م).

ابن محرز، أحمد بن محمد. معرفة الرجال عن ابن معين وغيره من الشيوخ، المحقق: محمد القصار وآخرون، الناشر: مجمع اللغة العربية بدمشق، الطبعة: الأولى (١٤٠٥هـ).

ابن معين، أبو زكريا يحيى بن معين. التاريخ، الراوي: عباس الدوري، المحقق: أحمد سيف، الناشر: مركز البحث العلمي بمكة المكرمة، الطبعة: الأولى (١٣٩٩هـ).

ابن منده، محمد بن إسحاق.

كتاب التوحيد، المحقق: محمد الوهيبي وزميله، الناشر: دار الفضيلة، الطبعة: الأولى (١٤٢٨هـ).

كتاب التوحيد، المحقق: علي فقيهي، الناشر: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة: الأولى (١٤٠٥هـ). -طبعة أخرى-.

الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد. تهذيب اللغة، المحقق: محمد عوض، الناشر: دار إحياء التراث العربي، الطبعة: الأولى (٢٠٠١م).

الإشبيلي، عبد الحق. الأحكام الكبرى، المحقق: حسين بن عكاشة، الناشر: مكتبة الرشد، الطبعة: الأولى (١٤٢٢هـ).

الأصبهاني، أبو محمد عبد الله بن محمد الأصبهاني المعروف بأبي الشيخ. الأمثال، المحقق: عبد العلي عبد الحميد، الناشر: الدار السلفية في بومباي، الطبعة: الأولى (١٤٠٢هـ).

الألباني، محمد ناصر الدين. صحيح الترغيب والترهيب للمنذري، الناشر: مكتبة المعارف، الطبعة: الأولى (١٤٢١هـ).

الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم. الزاهر في معاني كلمات الناس، المحقق: حاتم الضامن، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى (١٤١٢هـ).

البغوي، أبو القاسم عبد الله بن محمد.

مسند علي بن الجعد، المحقق: عامر أحمد حيدر، الناشر: دار نادر، الطبعة: الأولى (١٤١٠هـ).

مسند علي بن الجعد، المحقق: عبد المهدي بن عبد القادر، الناشر: مكتبة الفلاح، الطبعة: الأولى (١٤٠٥هـ). -طبعة أخرى-.

البوصيري، أبو العباس أحمد بن أبي بكر.

إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، المحقق: ياسر بن إبراهيم وآخرون، الناشر: دار الوطن، الطبعة: الأولى (١٤٢٠هـ).

مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، المحقق: محمد المنتقى، الناشر: دار العربية، الطبعة: الثانية (١٤٠٣هـ).

البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين.

الأسماء والصفات، المحقق: عبد الله الحاشدي، الناشر: مكتبة السوادي، الطبعة: الأولى

(١٤١٣هـ).

شعب الإيمان، المحقق: عبد العلي حامد، الناشر: مكتبة الرشد، الطبعة: الأولى (١٤٢٣هـ).

الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد. الصحاح، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين، الطبعة: الرابعة (١٤٠٧هـ).

الحاكم الكبير، أبو أحمد محمد بن محمد النيسابوري. الأسامي والكنى، المحقق: محمد الأزهري، الناشر: دار الفاروق، الطبعة: الأولى (١٤٣٦هـ).

الحاكم النيسابوري، أبو عبد الله محمد بن عبد الله.

المستدرك على الصحيحين، المحقق: أشرف نجيب وآخرون، الناشر: دار المنهاج القويم، الطبعة: الأولى (١٤٣٩هـ).

السؤالات للدارقطني، المحقق: موفق عبد القادر، الناشر: مكتبة المعارف، الطبعة: الأولى (١٤٠٤هـ).

الحميدي، أبو عبد الله محمد بن فتوح. تفسير غريب ما في الصحيحين البخاري ومسلم، المحقق: زبيدة عبد العزيز، الناشر: مكتبة السنة، الطبعة: الأولى (١٤١٥هـ).

الحنفي، علاء الدين مغلطاي بن قليج. الإعلام بسنته عليه الصلاة والسلام (شرح سنن ابن ماجه)، المحقق: أحمد ابن أبي العينين، الناشر: دار ابن عباس، الطبعة: الأولى (١٤٢٧هـ).

الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت. تاريخ بغداد، المحقق: بشار معروف، الناشر: دار الغرب، الطبعة: الأولى (١٤٢٢هـ).

الخليلي، أبو يعلى خليل بن عبد الله. الإرشاد في معرفة علماء الحديث، المحقق: محمد إدريس، الناشر: مكتبة الرشد، الطبعة: الأولى (١٤٠٩هـ).

الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر.

العلل الواردة في الأحاديث النبوية، المحقق: محفوظ الرحمن السلفي، الناشر: دار طيبة، الطبعة: الأولى (١٤٠٥هـ).

العلل الواردة في الأحاديث النبوية، المحقق: محمَّد الدباسي، الناشر: مؤسسة الريان، الطبعة: الثالثة (١٤٣٢هـ). -طبعة أخرى-.

الدارمي، عثمان بن سعيد. النقض على بشر المريسي، المحقق: أبو عاصم الشوامي، الناشر: المكتبة الإسلامية بالقاهرة، الطبعة: الأولى (١٤٣٣هـ).

الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد.

العِبر في خبر من عبَر، المحقق: محمَّد السعيد زغلول، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى.

الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، المحقق: محمَّد عوامة، الناشر: دار القبلة، الطبعة: الأولى (١٤١٣هـ).

تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، المحقق: بشار عواد، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى (٢٠٠٣م).

سير أعلام النبلاء، المحقق: شعيب الأرناؤوط وآخرون، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة (١٤٠٥هـ).

ميزان الاعتدال، المحقق: علي البجاوي، الناشر: دار المعرفة، الطبعة: الأولى (١٣٨٢هـ).

الرامهرمزي، أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن. المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، المحقق: محمد أبو زيد، الناشر: دار الذخائر، الطبعة: الأولى (٢٠١٦م).

الزبيدي، محمد مرتضى. تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: جماعة من المختصين، الناشر: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بالكويت، الطبعة: الأولى (١٣٨٥هـ).

السجزي، مسعود بن علي. السؤالات لأبي عبد الله الحاكم، المحقق: موفق عبد القادر، الناشر: دار الغرب، الطبعة: الأولى (١٤٠٤هـ).

السمعاني، أبو سعد عبد الكريم بن محمد.

أدب الإملاء والاستملاء، المحقق: أحمد محمود، الناشر: مطبعة المحمودية، الطبعة: الأولى (١٤١٤هـ).

أدب الإملاء والاستملاء، المحقق: ماكس فايسفايلر، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى (١٤٠١هـ).

السندي، أبو الحسن محمد بن عبد الهادي. حاشية السندي على سنن ابن ماجه، المسماة: (كفاية الحاجة في شرح سنن ابن ماجه)، المحقق: بدون، الناشر: دار الجيل، الطبعة: بدون.

الشافعي، الإمام محمد بن إدريس. الأم، المحقق: بدون، الناشر: دار المعرفة، الطبعة: بدون (١٤١٠هـ).

الطيالسي، أبو داود سليمان بن داود. المسند، المحقق: محمَّد التركي، الناشر: دار هجر، الطبعة: الأولى (١٤١٩هـ).

العلائي، صلاح الدين خليل بن كيكلدي الدمشقي. جامع التحصيل في أحكام المراسيل، المحقق: حمدي السلفي، الناشر: عالم الكتب، الطبعة: الثانية (١٤٠٧هـ).

المجددي، محمد عبد الغني الحنفي. إنجاح الحاجة شرح سنن ابن ماجه، المحقق: بدون، الناشر: عمدة المطابع، الطبعة: الأولى (١٢٧٣هـ).

المديني، أبو موسى محمد بن عمر. اللطائف من دقائق المعارف في علوم الحفاظ الأعارف،

المحقق: محمد سمك، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى (١٤٢٠هـ).

المزي، أبو الحجاج جمال الدين يوسف بن عبد الرحمن. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المحقق: بشار عواد، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى (١٤٠٠هـ).

المنـذري، زكـي الدين عبد العظيـم بن عبد القـوي. الترغيب والترهيـب، المحقق: محمد عمارة، الناشر: مكتبة البابي الحلبي، الطبعة: الثالثة (١٣٨٨هـ).

النووي، أبو زكريا يحيى بن شرف. شرح صحيح مسلم بن الحجاج، المحقق: بدون، الناشر: دار إحياء التراث العربي، الطبعة: الثانية (١٣٩٢هـ).

النيسابوري، الإمام أبو الحسين مسلم بن الحجاج.

المسـند الصـحيح المختصـر بنقل العدل عن العدل إلى رسـول الله صـلى الله عليه وسلم (صـحيح مسـلم)، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشـر: دار إحياء التراث العربي، الطبعة: الأولى (١٣٧٤هـ).

التَّمييـز، المحقـق: عبد القـادر المحمدي، الناشـر: مكتبة ابـن الجوزي، الطبعـة: الأولى (١٤٣٠هـ).

الهيثمـي، أبو الحسـن علي بـن أبي بكر. بغية الباحث عن زوائد مسـند الحـارث، المحقق: حسـين الباكري، الناشـر: مركز خدمة السنة والسـيرة النبوية بالمدينة المنورة، الطبعة: الأولى (١٤١٣هـ).